

حكايكا

المدير ومحاسب الإدارة اشترى بعلاقات شخصية مع التجار

تقرير تفتيشي يتهم مدير صحة ريف دمشق السابق ولجانه بالفساد ويطلب تحريك الدعوى العامة

محمد راكان مصطفى

طلب الجهاز المركزي للرقابة المالية من المحامي العام بريف دمشق تحريك دعوى الحق العام بحق مدير صحة ريف دمشق السابق ومحاسب الإدارة وأمناء المستودعات ورؤساء وأعضاء لجان شراء في مديرية صحة ريف دمشق بجرم اختلاس المال العام. وأوضح التقرير المضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى مديرية صحة ريف دمشق والذي حصلت الوط على نسخة منه لجوء مدير الصحة السابق (ع.ا.ع) ومحاسب الإدارة (ش.م) لاستجرار مواد من الأسواق المحلية في عام ٢٠١٥، من خلال التواصل المباشر مع التجار من دون علم أعضاء لجنة الشراء، وعدم تحري مصلحة الجهة العامة من ناحية اعتدال الأسعار وقيام أمناء المستودعات (س.د) و(س.ش) بتنظيم مذكرة استلام مستودعي بالمواد المستجرة بناءً على الفاتورة المقدمة من التجار بأسعار تزيد على الأسعار الرائجة، ومن دون وجود توافيق لأعضاء لجان الشراء على تلك الفواتير، كاستجرار عربة إنعاش نقالة مع مستلزماتها بمبلغ مليون ليرة واستلامها من أمين مستودع صرف قيمة المادة، وقيام اللجنة بسير سعرها في السوق، تبين أن السعر هو ٢٤٠ ألف ليرة لئتم إرجاعها وشراؤها بالسعر المنخفض. كما أوضح التقرير قيام مدير الصحة السابق باستجرار مواد عن طريق لجان الشراء بأسعار مرتفعة وتزويد على الأسعار الرائجة بالسوق، وتبين بعد إيقاف صرف قيمتها من الإدارة الجديدة نظراً لارتفاع الأسعار، وبعد مراجعة أصحاب الاستحقاق تم تعديل قيمة هذه المواد بإجراء حسم من قيمتها حيث بلغ إجمالي الحسم من ١٠٥ مليون ليرة، وإن قيام التجار بتخفيض الأسعار يدل على وجود تواطؤ واختلاس بينهم وبين الإدارة السابقة.

وأشار التقرير إلى أنه لو لم تتغير الإدارة القديمة وتخل محلها إدارة جديدة طالبت التجار بتخفيض الأسعار لتم صرفها بأسعار مرتفعة جداً. والعودة إلى قيود وحسابات مديرية الصحة لعام ٢٠١٤ تبين لجوء المديرية إلى تأمين معظم احتياجاتها من المواد والمستلزمات عن طريق لجان الشراء المباشر أيضاً، وعدم قيام لجان طلب الجهاز المركزي للرقابة المالية من المحامي العام بريف دمشق تحريك دعوى الحق العام بحق مدير صحة ريف دمشق السابق ومحاسب الإدارة وأمناء المستودعات ورؤساء وأعضاء لجان شراء في مديرية صحة ريف دمشق بجرم اختلاس المال العام. وأوضح التقرير المضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى مديرية صحة ريف دمشق والذي حصلت الوط على نسخة منه لجوء مدير الصحة السابق (ع.ا.ع) ومحاسب الإدارة (ش.م) لاستجرار مواد من الأسواق المحلية في عام ٢٠١٥، من خلال التواصل المباشر مع التجار من دون علم أعضاء لجنة الشراء، وعدم تحري مصلحة الجهة العامة من ناحية اعتدال الأسعار وقيام أمناء المستودعات (س.د) و(س.ش) بتنظيم مذكرة استلام مستودعي بالمواد المستجرة بناءً على الفاتورة المقدمة من التجار بأسعار تزيد على الأسعار الرائجة، ومن دون وجود توافيق لأعضاء لجان الشراء على تلك الفواتير، كاستجرار عربة إنعاش نقالة مع مستلزماتها بمبلغ مليون ليرة واستلامها من أمين مستودع صرف قيمة المادة، وقيام اللجنة بسير سعرها في السوق، تبين أن السعر هو ٢٤٠ ألف ليرة لئتم إرجاعها وشراؤها بالسعر المنخفض.

كما حصل التقرير المسؤولة أمين مستودع الأدوية لقيامه باستلام بعض المواد من دون توقيع أعضاء لجان الشراء على الفاتورة، وقيامه بوضع أرصدة وهمية على معطى طلبات الشراء على الرغم من وجود كميات كبيرة منها، فضلاً عن تقديمه لطلبات شراء من دون ذكر الرصيد المستودعي أصلاً ضمن الطلب، وبالتالي فإن طلبات الشراء من أمناء المستودعات كانت بهدف شراء كميات إضافية

وبأسعار مرتفعة ما يدل على تواطؤهم ووجود نية الاختلاس لديهم. وأشار التقرير إلى مسؤولية محاسب الإدارة لقيامه بالتوقيع على طلبات الشراء موضوع الأرصدة الوهمية وعدم متابعته لأمناء المستودعات بما يخالف أحكام نظام المستودعات وعدم التأكد من صحة الطلب، وقيامه لاحقاً بصرف قيمتها وقيمة جميع أوامر الصرف الأخرى على الرغم من ارتفاع الأسعار ووجود خلل واضح في ثبوتيات الصرف كما قام كل من المحاسب ومدير الصحة بإلقاء التهم على بعضهم إذ أفاد المحاسب أن مدير الصحة على علاقة وثيقة مع التجار المتعاملين مع المديرية وأن أوامر الصرف تتأخر في مكتبه للتفاوض عليها، وأنه يوجد تواطؤ بين مدير الصحة وأمناء المستودعات ولجان الشراء.

وحمل التقرير التفتيشي المسؤولية لمدير الصحة السابق عن توقيع على طلبات الشراء وأوامر الصرف على الرغم من عدم صحتها وارتفاع الأسعار المحفوظ، مع التنبؤيه بأن مدير الصحة أفاد بأنه لا علاقة له بشيء من المحاسب وأمناء المستودعات يشكلون شعبة مع بعضهم وكذلك لجان الشراء وكل منهم يحدد نسبة مادية قبل تحرير أي طلب شراء أو ضبط استلام.

ومسؤولية رئيسة دائرة الخدمات عن عدم قيامه بمتابعة الحركة الفعلية والأرصدة الحقيقية لمواد المستودع وتوقيعها على معظم طلبات الشراء الوهمية وعدم الإشراف على أمناء المستودعات لهذه الناحية ولناحية استلام مواد دون وجود توافيق لجان الشراء على الفاتورة. وأكد التقرير مخالفة مديرية الصحة لبيانات وتعاميم رئاسة مجلس الوزراء المتضمنة ضرورة استجرار احتياجات الأدوية والمستلزمات الطبية من معامل وجهات القطاع العام، حيث قامت مديرية الصحة بشراء بعض المواد من القطاع الخاص، وتضمن تقرير اللجنة المشكلتة لدراسة فروقات الأسعار توافر مواد بتاريخ الشراء لدى القطاع العام وبأسعار أقل من الخاص، أما المواد المتبقية فكانت غير متوافرة إلا أن مديرية الصحة لم ترسل الجهات العامة أصلاً في حينها لمعرفة مدى توافر تلك المواد لديهم وتم الشراء مباشرة من القطاع الخاص، وبدراسة أسعار تلك المواد ومقارنتها بأسعارها في السوق بذلك التاريخ تبين وجود فروقات كبيرة وارتفاع كبير بالأسعار.

أو خاص) عند قيامه بتنظيم طلبات الشراء، ورئيسة دائرة الخدمات عن عدم متابعة أمين المستودع لناحية تحديد جهة الشراء، ومحاسب الإدارية ومدير الصحة السابق عن توقيعهم على طلبات الشراء من دون معرفة مدى توافر المادة لدى القطاع العام أم لا، إضافة لمسؤولية لجان الشراء عن شراء تلك المواد بأسعار مرتفعة عن سعرها بالسوق بذلك التاريخ.

كما أوضح التقرير قيام مديرية الصحة باستجرار كميات من الأدوية المتنوعة خلافاً لأصول الشراء إذ يتم شراء الأدوية وتوزيعها بشكل فردي من دون تنظيم طلبات شراء أصولية ومن دون إدخالها إلى المستودع وتم ترحيل الأدوية إلى قيود المستودع رقيقاً ولم تنظم مذكرة تسليم أصولية وعدم بيان اسم وصفة وتوقيع المستلم وباستجواب المعنيين بالموضوع أقبلوا أن آلية صرف الأدوية الفردية كانت تتم بتقديم المريض بطلب خطي مدير الصحة المفوض بمنح الأدوية الفردية وفي حال الموافقة يحول الطلب إلى العاملة (س.س) التي بدورها تؤمن الدواء وتقوم بتسليمه للمريض مباشرة أو من خلال مدير الصحة ومن ثم يبدأ تنظيم الموضوع قانونياً وتقوم العاملة بإحضار فاتورة من الصيدلية المتعاملة مع



المديرية وتسليمها لأمن المستودع لتنظيمها بطلب شراء ويتم تأمين المبالغ للصيدلية من سلفة لجنة الشراء أو يتم تسديدها خلال شهر ومن ثم يقوم أمين المستودع بتنظيم مذكرة استلام ثم تنظيم مذكرة تسليم لصيدلية المديرية التي تقوم بتنظيم وصفات طبية بموجب مذكرات التسليم حرفياً ويتم تقديمها لمدير الصحة لتوقيعها، وأن العملية محصورة بين مدير الصحة والعاملة وأمين المستودع.

وحمل التقرير المسؤولية عن المخالفة لمدير الصحة عن قيامه بالتوقيع على طلبات شراء وأوامر صرف من دون طلب صاحب العلاقة أو بكمية أكثر من طلب صاحب العلاقة وتوقيعها على وصفات تلك الأدوية على الرغم من وهميتها، وللعاملة (س.س) كونها من تقوم بإدارة العملية بكل إجراءاتها غير القانونية، وأمين المستودع عن قيامه بإعداد طلبات شراء كميات مخالفة للكميات الواردة في الموافقة وطلبات شراء من دون طلب من صاحب العلاقة وتنظيم مذكرات استلام وهمية، ولأعضاء لجان الشراء عن قيامهم بالتوقيع على وثائق أمر الصرف وهي الفواتير بصورة وهمية، إضافة إلى مسؤولية رئيسة دائرة الخدمات عن قيامها بالتوقيع على طلبات الشراء من دون التأكد من طلب صاحب العلاقة وموافقة مدير الصحة، ومسؤولية محاسب الإدارة عن قيامه بالتوقيع على طلبات الشراء وأوامر الصرف على الرغم من مخالفتها للإجراءات القانونية، ومسؤولية أمين مستودع الآلات عن توقيعها على وثائق أمر الصرف وهي طلبات شراء من دون وجود طلب من صاحب العلاقة.

وانتهت التوصية بإحالة رؤساء وأعضاء لجان الشراء إلى القضاء المختص بجرم الاختلاس المال العام وإبعادهم عن أعمالهم المكلفين بها كأعضاء لجان شراء وعدم تكليفهم بأي عمل مالي مستقبلي لأمناء تسليمها أو منصب قيادي، وإحالة محاسب الإدارة ومدير الصحة السابق وأمناء المستودعات والعاملة (س.س) إلى القضاء المختص بجرم الاختلاس وإبعادهم عن أعمالهم المكلفين بها وعدم تسليمهم أي منصب قيادي ومالي وإحالتهم جميعاً سناً لأحكام المادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٢ لعام ٢٠١٣، مع اقتراح وضع الحجز الاحتياطي على أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

«تدوير» الألبسة القديمة لتفادي شراء الجديدة في درعا

دردعا - الوطن

باتت الألبسة الشتوية في أسواق محافظة درعا صعبة المثل لأغلبية الناس لأسعارها الباهظة، وأرباب الأسر في حيرة من أمرهم كيف يتدبرون أمنان تلك الألبسة لأبنائهم الذين لا يعدرون لعدم إدراكهم أن ضيق الحال لا يسمح بتلبية جميع متطلباتهم من اللباس في ظل الظروف المعيشية الصعبة حالياً.

وأشار أحد الآباء لـ«الوطن» أن لديه ٤ أبناء وتغطية اللباس الشتوي لكل واحد منهم من ستره وكنترة وبنطال ويوط تحتاج نحو ٤٠ ألف ليرة سورية وهو مبلغ إذا ما حسب مجموعهم كبير جداً لا قدرة له على احتماله، فيما ذكر آخر أن شراء كسوة شتوية كاملة لأبناء مستحيلة ضمن الظروف الراهنة، وما يتم هو عبارة عن ترميم، أي شراء قطع اللباس الضرورية فقط وإصلاح ما يمكن إصلاحه من القديم عند الخياط، وأشار آخرون إلى مفارقة تفاوت الأسعار بين محل وآخر والنقص والصف الجودة، وعلى سبيل المثال تجد كنترة بسعر ٤ آلاف في أحد المحال ونفسها في آخر بسعر ٨ آلاف والحال يقاس على باقي قطع الألبسة، وطبعاً النسبة الكبار من الرجال والنساء على نفس المحال، وأشارت عدة نسوة إلى تعنت أصحاب المحال بأسعار العالية التي يطالبونها وعدم مهادنتهم مستغلين فقرهم بالسوق قلقة عدد المحال العاملة في مجال الألبسة، ولفتن إلى أن عروض التخفيضات التي تحدث أحياناً وهمية وأغلبيتها لبضاعة كاسدة ومن مبيعات قديمة أو فيها عيب، وأكثرت ضرورة وضع ضوابط للحد من الارتفاع الفاحش في أسعار الألبسة ومنع استغلال المستهلك.

وبدورهم ذكر عدد من أصحاب محال الألبسة أن قيمة الألبسة مرتفعة من المصدر وهناك نفقات تقل ليست قليلة لجلبها للمحافظة، وبينوا أنهم يعانون من مشكلة امتناع الكثيرين من تجار الجملة في العاصمة دمشق عن إعطائهم فواتير بالبطاعة لإبرازها للجهات الرقابية. من جهة أخرى أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وإائل المغلح لـ«الوطن» أنه منذ بدء موسم الشتاء جرى تركيز جولات الدوريات الرقابية على الألبسة الشتوية، وتم على مدار شهرين تنظيم ٢٥ ضبطاً بمتاجر الألبسة في المحافظة لارتكابها مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد وعدم إبراز فواتير وعدم وجود بيانات والإعلان عن تنزيلات من دون إذن مسبق، ولا تزال الدوريات مستمرة في رعايتها على هذه العمليات، وأمل المغلح من المواطنين المبادرة إلى الإبلاغ عن أي مخالفة وخاصة عند ملاحظة فوارق في السعر لنفس القطع بين محل وآخر ليصار إلى ضبطها وردع المخالفين.

إعادة الكهرباء لمناطق ريف دمشق حتى لو كانت عشوائية

الموافقات تعوق وصول الكهرباء إلى مناطق العائدين

عبد المنعم مسعود



٥ بالمتة بعد المباشرة منذ فترة قصيرة مبيناً أن مجمل ما تم رسده لدروشة يصل إلى ١٧٩ مليون ليرة لإعادة الإعمار. وأوضح حدى أن مجمل تكلفة إعادة الكهرباء للمعصمة تصل إلى ١,٣ مليار وأن العمل لم يبدأ بالخط المنخفض ونسبة الإنجاز ١٠/ بالمتة بانتظار الموافقات اللازمة مبيناً أن نسبة الإنجاز في الخط المتوسط تجاوزت ٤٠ بالمتة.

وقال حدى إنه تم تركيب ١٢ مركزاً إضافة إلى أربعة مراكز تحويل كانت سابقاً. وأشار حدى إلى أن نسبة الإنجاز في المديرية بلغت ٢٠ بالمتة من مجمل المبلغ المخصص والبالغ ٨٥٠ مليون ليرة مؤكداً طلب مبالغ إضافية له. وبين حدى أن نسبة الإنجاز في دروشة لم تتجاوز

٥ بالمتة بعد المباشرة منذ فترة قصيرة مبيناً أن مجمل ما تم رسده لدروشة يصل إلى ١٧٩ مليون ليرة لإعادة الإعمار. وأوضح حدى أن مجمل تكلفة إعادة الكهرباء للمعصمة تصل إلى ١,٣ مليار وأن العمل لم يبدأ بالخط المنخفض ونسبة الإنجاز ١٠/ بالمتة بانتظار الموافقات اللازمة مبيناً أن نسبة الإنجاز في الخط المتوسط تجاوزت ٤٠ بالمتة.

وقال حدى إنه تم تركيب ١٢ مركزاً إضافة إلى أربعة مراكز تحويل كانت سابقاً. وأشار حدى إلى أن نسبة الإنجاز في المديرية بلغت ٢٠ بالمتة من مجمل المبلغ المخصص والبالغ ٨٥٠ مليون ليرة مؤكداً طلب مبالغ إضافية له. وبين حدى أن نسبة الإنجاز في دروشة لم تتجاوز

تخصيص جمعيات الحسكة حبر على ورق!

الحسكة - دحام السلطان

قضية عقار «سينالكو» القاضي بتخصيص الجمعيات في الاتحاد التعاوني السكني بالحسكة، قضية حملتها شكاوى بعض المكتتبين في تلك الجمعيات، باحثة عن بعض بعيد حلم الحصول على شقة سكنية، اكتتبوا عليها منذ نحو ١٠ سنوات! رئيس الاتحاد التعاوني السكني بالحسكة فايز أحمد بين وجود عدد من الجمعيات التابعة للاتحاد خصصت بمقاسم سكنية بالعقار رقم ١/ حسكة ثنائية المتعارف عليه محلياً باسم موقع «سينالكو» ومن ضمن تلك الجمعيات، جمعيتان أيضاً قد أضيفتا وخصصتا في عام ٢٠٠٨ بناء على قرار مجلس مدينة الحسكة، ولكن كل هذا لم يكن سوى حبر على ورق! لأن الأراضي كلها التي خصصت للجمعيات السكنية، هي أراض زراعية ولم يتم تغيير صفتها

حصيلة عام من «الإجرام»

١٩ قاتلاً.. و١٢٦ خاطفاً و١٠٥ لصوص في السويداء

السويداء - عبيد صيموعة

استطاعت الجهات المختصة في السويداء خلال العام الماضي توقيف ٦٢ شخصاً وتحويلهم إلى القضاء المختص بعد أن ثبت تورطهم في عمليات الخطف والسلب بهدف الربح المادي والسرقة وتصفية الحسابات الشخصية. وأكد مصدر في فرع الأمن الجنائي في السويداء أن كثيراً من حالات الخطف مفبركة، لافتاً إلى ضبط أكثر من حادثة تمت فبركتها عن طريق العمل الشللي في بعض المناطق وخاصة الحاذية للمحافظات الساخنة، مشيراً إلى أن معظم حالات الخطف والسلب سجلت في الريف الغربي للمحافظة والحاذي لريف درعا الشرقي الخارج عن السيطرة، مؤكداً أنه جرى كشف جميع جرائم القتل التي حدثت في الفترة ذاتها سواء بدافع السلب والسرقة أو المشاجرة ليلبع عدد الموقوفين في جرائم القتل ١٩ موقوفاً.

موضحاً أن عدد الموقوفين بعمليات سرقة المنازل والمحال التجارية إضافة إلى الدراجات النارية وصل إلى ١٠٥ موقوفين منوهاً بأن السرقات في المحافظة خلال العام الماضي كانت بحدودها الأدنى، على حين وصل عدد الموقوفين والمطلوبين بجرام إرهابية إلى ٥ موقوفين إضافة إلى توقيف ١٦ شخصاً ممن ثبت ضلوعهم في عمليات تزيف العملة وتزوير الوثائق الرسمية، فضلاً عن توقيف ٣٦ شخصاً في جرم نقل أشخاص (تهريب) من مناطق إلى أخرى بطريقة غير قانونية مقابل مبالغ مالية والاتجار بهم.

ولفت المصدر إلى أنه وبعد التحقيق مع مجموعة من السخاء في السجن المدني تم توقيف ٢٦ شخصاً بجرم حيازة جوازات داخل السجن، إضافة إلى ضبط وتوقيف ١٢ شخصاً بجرم ترويح وتعاطي المخدرات.

كما سجلت وثائق فرع الأمن الجنائي في المحافظة ضبط و توقيف ١٤٥ شخصاً في جرائم متنوعة من سرقة سيارات إلى مشاجرة وخلاف واعتداء وجنح ومخالفات إدارية إضافة إلى توقيف ١٠٤ أشخاص من المطلوبين لجهات مختصة بجرام مختلفة ممن أذيع بحقهم بطاقة بحث و ٢٠ شخصاً بتهمة الاحتيال بأساليب مختلفة و ٥ موقوفين بجرم حيازة سلاح ممنوع من دون ترخيص فضلاً عن توقيف ٢٣ شخصاً ممن صدر بحقهم نشرة شرطية وكانوا مطلوبين لأحكام قضائية. وأكد المصدر أن جميع من تم اللقاء القبض عليهم ثبت بالتحقيق الجرم المنسوب إليهم وتم تقديم الجميع إلى القضاء المختص، مشيراً إلى تشكيل عدة دوريات من الوحدات الشرطية التابعة لقيادة شرطة المحافظة مهمتها التمرکز ومراقبة المفاقر يوميا وخاصة على أوتستراد دمشق السويداء بأمره عدد من الضباط إضافة إلى الدوريات على الحواجز مؤكداً ضرورة تعاون المجتمع الأهلي مع الجهات المختصة للقيام في المهام الموكلة إليها لأن الخلل الأمني ينعكس سلباً على جميع المواطنين.